يهودا بن مائير * ودفنه شاكيد**

الرأي العام والأمن القومي ٢٠٠٧*

يتموضع أكثر من نصف المجتمع اليهودي في إسرائيل وسط الخارطة الحزبية، أو كما يطلق على هذا النصف أحيانا "الأغلبية الخاملة"، نظراً لبقائه في حالة استقرار لا يطاله أي تغيير. وتعتبر النواة الصعبة والصلبة لليمي ن المتطرف واليسار المتطرف نواة هامشية ؟ فكل طرف لا يشكل أكثر من ١٠٪ من المجتمع اليهودي. وهذا يعني وجود درجة كبيرة من المرونة في الرأي العام الإسرائيلي وفي بعض الأحيان؟ بشكل خاص في ظل وجود قيادات حزبية قوية وكاريزماتية أو أحداث دراماتيكية ؟ هناك مجال كبير للتغيير. ومع ذلك، هناك خلال السنوات الثلاث الأخيرة استقرار في المواقف الأساسية للمجتمع اليهودي البالغ في إسرائيل بالنسبة للصراع الإسرائيلي ؟ الفلسطيني، وبالنسبة للحلول المحتملة. هذه المواقف والآراء الأساسية لم تتغير بشكل دراماتيكي نتيجة الحرب على لبنان في صيف ٢٠٠٦، على الرغم من ان البعض توقع بعض التغيرات غير المسبوقة في مسائل ومواضيع معينة.

تعد نتائج استطلاع للرأي تم استكماله مؤخرا (نهاية شهر آذار ٢٠٠٧) مثيرة للغاية، خاصة وأنها تعكس تأثير أحداث العام المنصرم على آراء المجتمع الإسرائيلي، وبشكل خاص تأثير حرب لبنان الثانية. تؤكد هذه المعطيات أن الإسرائيليين بقوا أصحاب

---

* برفسور يهودا بن محام وباحث في معهد أبحاث الأمن القومي. كان عضو كنيست عن حزب المفدال في الكنيست السابعة حتى التاسعة وأشغل سابقاً منصب نائب وزير الخارجية وعمل محاضراً في دائرة علم النفس–جامعة بار–إيلان

** دفنة شاكيد باحثة زميلة في معهد أبحاث الأمن القومي

* ترجمة فارس الديك– طالب الدراسات الإسرائيلية، جامعة القدس. إشراف أكاديمي: أ.د. عزيز حيدر.

آراء صقورية في مسائل الأمن، ولكن أصحاب مواقف حمائمية في بعض المواضيع السياسية. تشير النتائج إلى استعداد لتقبل تسوية جغرافية وتنازلات مقابل اتفاق دائم وانهاء الصراع. ومع ذلك، هناك ما يشير الى توجه نحو اليمين في بعض المسائل التي سنعمل على تفصيلها وذكرها لاحقاً، وذلك بالمقارنة مع العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، بنسبة تتراوح بين ٥٪ الى ١٣٪، ولكن بالنسبة لغالبية المواضيع فما زالت المواقف المعتدلة تتمتع بأغلبية حتى لو كانت أغلبية ضئيلة. فيما تلقت الخطوات الأحادية الجانب ضربة كبيرة في أوساط الرأي العام في إسرائيل.

عبر المجتمع اليهودي عن مشاعر متضاربة بالنسبة لنتائج حرب لبنان الثانية. يعتقد ٥١٪ أن أحدا من الطرفين لم ينتصر. ٥٠٪ منقسمون كالآتي: ٢٣٪ يعتقدون ان إسرائيل انتصرت و٢٦٪ يعتقدون أن حزب الله هو الذي انتصر. في اعقاب الحرب، تحدث ٤٦٪ عن أن ثقتهم بجيش الدفاع تراجعت نتيجة للحرب، مقابل ٤٦٪ اشاروا الى عدم حدوث تغير في موقفهم (٨٪ يدعون أن ثقتهم بالجيش قد تعاظمت) ويعتقد ٥٣٪ أنه طرأ انخفاض في قدرة الردع الإسرائيلية. ومع ذلك، الثقة بقدرات الجيش على الدفاع عن إسرائيل ما زالت مرتفعة جداً؛ يدعي ٨٣٪ من السكان اليهود أنهم يستطيعون الاعتماد على جيش الدفاع في كل ما يتعلق بالدفاع عن الدولة. من جانب آخر، هناك انخفاض في ثقة الشعب بالقيادة السياسية، فقط ٣٤٪ يستطيعون الاعتماد على الحكومة (بأن تتخذ القرارات الصحيحة في مسائل الأمن القومي). وبالنسبة لقرار الحكومة شن الحرب، يدعم ٢٠٪ القرار ويرون به قرارا صائبا بشكل مطلق، في الوقت الذي يرى ٤٩٪ من المجتمع في إسرائيل أن القرار صائب ولكن كان على إسرائيل أن تواصل الحرب والقتال حتى تدمير حزب الله أو حتى إطلاق سراح الجنديين المختطفين ٢٠٪ كانوا سيكتفون برد عسكري محدود وفقط ١١٪ يتمسكون بموقفهم الذي يرى أنه لم تكن هناك أية حاجة للرد العسكري.

ولهذا، وفي الوقت الذي يعبر فيه معظم الإسرائيليين عن عدم رضا من نتائج الحرب ؟ أكثر من الثلثين يؤيدون بشكل مبدئي قرار الحكومة شن الحرب، ويعتقدون أن القرار كان قرارا صائبا في ظل الظروف التي نشأت. ولهذه النتائج تأثيرات واضحة بالنسبة للمستقبل.

نتيجة أساسية أخرى للأبحاث التي أجريت خلال السنوات الأخيرة هو التأثير الكبير للدين على الآراء الحزبية للفرد. ومن كل العناصر الديمغرافية، العمر، البلد الأصلي، مستوى التعليم، والمستوى الاجتماعي ...الخ. الذين تمت دراستهم، فان العامل صاحب التأثير الكبير على مواقف وآراء المستطلعة آراؤهم كان مستوى ومقياس التدين للفرد. المتدينون اليهود و(الحريديم) كانوا الأكثر صقورية، والمجتمع العلماني كانت له مواقف معتدلة بشكل أكبر، والتقليديون أقرب بكثير الى العلمانيين.

حصلت إقامة دولة فلسطينية في "يهودا والسامرة" وغزة العام ٢٠٠٧ على تأييد بنسبة ٥٥٪ في انخفاض وتراجع عن نسبة التأييد التي حققتها هذه المسألة (٦١٪) العام ٢٠٠٦، وحل دولتين لشعبين حصد تأييداً بنسبة ٦٣٪، بالمقارنة بنسبة التأييد العام ٢٠٠٦ التي وصلت الى ٧٠٪ – ورغم ذلك ما زالت النتائج العام ٢٠٠٦ والعام ٢٠٠٧، بالنسبة للاقتراحين، تشير إلى نسبة تأييد عالية في أوساط المجتمع اليهودي.

ما زالت المسألة الديمغرافية تشكل مسألة أهم بكثير من المسألة الجغرافية. فقد طلب من المستطلعة آراؤهم ترتيب أربعة مبادئ أساسية حسب الأهمية: أ– دولة ذات أغلبية يهودية ب ؟ أرض إسرائيل الموحدة ج ؟ دولة ديمقراطية د– حالة من السلام. على مدار ٢٠ عاماً كان مبدأ الاغلبية اليهودية يحتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية في أوساط الإسرائيليين. ولكن، العام ٢٠٠٦، وللمرة الأولى، فان أغلبية كبيرة من السكان اليهود (٥٤٪) منحوا هذا المبدأ المرتبة الأهم مقارنة مع ٧٪ فقط اختاروا مبدأ أرض إسرائيل الموحدة في المرتبة الأولى. الأرقام لعام ٢٠٠٧ وبالترتيب هي كالآتي: ٥٠٪، و٩٪. اختار ٧٢٪ في ٢٠٠٦، و٧١٪ في ٢٠٠٧، (دولة مع أغلبية يهودية) كالمبدأ الأهم، أو (المبدأ الثاني من حيث الأهمية) بالمقارنة مع ٢٧٪ و٢٩٪ بالنسبة لأرض إسرائيل الموحدة. من خلال مقارنة النتائج يمكننا ان نلاحظ أمرا دراماتيكيا لأننا نمس مقياسا أساسيا في الرأي العام الإسرائيلي، والذي تنبع منه الكثير من المواقف السياسية للمستطلعة آراؤهم.

وتفوق أهمية المسألة الديمغرافية على المسألة الجغرافية يمكن ان نراه بوضوح من خلال الاستعداد والقبول بمسألة اخلاء بعض المستوطنات في "يهودا والسامرة". تأييد إخلاء جميع المستوطنات بما فيها الكتل الاستيطانية الضخمة ليست نسبة عالية ؟ ١٨٪ العام ٢٠٠٦ وتراجعت العام ٢٠٠٧ إلى ١٤٪. ومع ذلك ٤٦٪ العام ٢٠٠٦ مقابل ٤٥٪ العام ٢٠٠٧ يؤيدون اخلاء

لم يتغير موقف المجتمع اليهودي اتجاه الوسط العربي بشكل كبير نتيجة لحرب لبنان الثانية. وهناك درجة كبيرة من الازدواجية في مواقف المجتمع اليهودي اتجاه الاقلية العربية. وهناك غالبية واضحة تعارض اشراك عرب إسرائيل في اتخاذ قرارات تتعلق بمسائل قومية يهودية أو تعيين وزير عربي في الحكومة. وغالبية واضحة من المجتمع اليهودي تؤيد هجرة عرب إسرائيل بشكل طوعي من البلاد

جميع المستوطنات الصغيرة والمنعزلة ؟ وبنظرة عامة، يظهر ٦٤٪ العام ٢٠٠٦ و٥٩٪ العام ٢٠٠٧ استعدادا وتقبلا لمسألة إخلاء مستوطنات معينة في الضفة الغربية في اطار الاتفاق الدائم.

ما زال الإسرائيليون ملتزمين بإيجاد حل للصراع، على الرغم من انهم يظهرون تشاؤما بالنسبة للشريك الفلسطيني، ولكن نسبة من يؤيد وقف عملية السلام ما زالت منخفضة . وفي النطاق الذي يتراوح بين ١ الى ٧، وافق العام ٢٠٠٦ ، ٢٠٪ على اقتراح لوقف عملية السلام، مقابل ٦٩٪ عارضوا هذا الاقتراح. الارقام العام ٢٠٠٧ وبالترتيب كانت كالتالي: ٢٢٪، ٦٢٪ و١٦٪. من جانب آخر، العام ٢٠٠٧، أعلن ٣١٪ فقط عن إيمانهم بإمكانية التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين، وهنا انخفاض بسيط مقارنة مع نسبة ٣٤٪ العام ٢٠٠٦. والتأييد المبدئي للمبادرة السعودية ما زال منخفضا. يؤيد ٢٧٪ ردا إسرائيليا ايجابيا على المبادرة السعودية، مقابل ٤٩٪ يعارضون ذلك. (٢٤٪ ضمن المستوى). وحول السؤال عن الموقف الإسرائيلي في حال اقامة حكومة وحدة فلسطينية على أساس اتفاق مكة ؟ ٤٢٪ عارضوا اقامة أية علاقة مع مثل تلك الحكومة، مقابل ٢٤٪ دعموا وأيدوا مفاوضات حول وقف إطلاق نار طويل الأجل (هدنة) ؟ ١٢٪ اعلنوا عن تأييدهم لتنسيق يومي ودائم مع السلطة الفلسطينية حول المسائل الحياتية اليومية، ولكن ليس لادارة مفاوضات سياسية معها، ١٧٪ أعلنوا عن تأييدهم لاستمرار التفاوض مع ابو مازن، و٤٪ فقط أعلنوا عن تأييدهم لخطوات أحادية الجانب اخرى في يهودا والسامرة. وحول سؤال ما إذا كانت هناك فرصة في ان تسير حركة حماس في الطريق الذي سلكته منظمة التحرير الفلسطينية وتعلن الاعتراف بإسرائيل، كان رد ٤٤٪ بعدم وجود أية فرصة لحدوث ذلك، مقابل ٤٦٪ اشاروا الى وجود امكانية ضئيلة جدا لحدوث ذلك، ٨٪ اعتقدوا أن هناك فرصة جيدة وفقط ٢٪ اعتقدوا بوجود فرصة وامكانية جيدة جداً. الإسرائيليون متشائمون بدرجة كبيرة بالنسبة لحركة حماس. ولكن في الوقت نفسه لم يفقدوا الأمل من امكانية التوصل إلى حلّ سياسي ؟ فقط الثلث يوافقون على الادعاء بأنه ليس هناك حل سياسي للصراع، وهذا المعطى بقي على حاله خلال السنوات الأربع الأخيرة (٢٠٠٤ ، ٢٠٠٧)، ويجب ان نشير هنا إلى أن ٤٩٪ العام ٢٠٠٦ و٤٤٪ العام ٢٠٠٧ اعتقدوا أن غالبية الفلسطينيين يرغبون بالسلام.

اقامة الجدار الامني ما زالت تحظى بتأييد كبير في اوساط المجتمع اليهودي، ومن الصعب ان نجد موضوعا في إسرائيل يتمتع بهذا التاييد الواسع. ٨٠٪ العام ٢٠٠٤، ٨٢٪ العام ٢٠٠٥، ٧٩٪ العام ٢٠٠٦، و٧٦٪ العام ٢٠٠٧ أيدوا اقامة الجدار. وبالنسبة للبند الذي يشير الى الاقتراحات المختلفة حول مسار الجدار، عارض ٨١٪ العام ٢٠٠٥، ٧٥٪ العام ٢٠٠٦، و٧٨٪ العام ٢٠٠٧ الادعاء الذي اشار الى ان الجدار لم يكن يجب ان يتم بناؤه.

وبالنسبة للجدار، سئل المستطلعة آراؤهم ما إذا كان هناك وفي ظل ظروف معينة أو فرص ضئيلة لاحداث تقدم في المفاوضات مع الفلسطينيين أو عودة الارهاب في المناطق الفلسطينية ؟ اذا ما كانوا سيوافقون على ان تعلن إسرائيل عن الجدار كحدود دائمة لها. غالبية واضحة العام ٢٠٠٥ أيدت هذا الاقتراح (٥٧٪)، والعام ٢٠٠٦ دعم هذا الاقتراح ٦٠٪. ومع ذلك، في العام ٢٠٠٧ انقسم المجتمع اليهودي حول هذه المسألة ؟ ٤٩٪ ايدوا الاقتراح و و٥١٪ عارضوه. هذا الانخفاض في نسبة المؤيدين يعكس بشكل أساسي صحوة الرأي العام الإسرائيلي من الخطوات والافكار احادية الجانب.

أظهرت أحداث ٢٠٠٦، وبشكل خاص استمرار وتزايد هجمات "القسام" ضد مدن في إسرائيل انطلاقا من قطاع غزة بعد فك الارتباط، التي وصلت الى أقصى مستوياتها في عملية اختطاف الجندي الإسرائيلي وقتل ٢ آخرين في ٢٥ حزيران ٢٠٠٦ وحرب لبنان الثانية، أظهرت للكثير من الإسرائيليين المخاطر والسلبيات الكامنة في الخطوات أحادية الجانب.

يظهر التأثير الدراماتيكي على الرأي العام في إسرائيل من خلال النتائج الأخيرة للاستطلاع. تراجع تأييد فك الارتباط احادي الجانب والذي يشمل أيضا إخلاء المستوطنات من نسبة ٥٠٪ العام ٢٠٠٤، إلى ٤٧٪ العام ٢٠٠٥ و ٥١٪ العام ٢٠٠٦ ومن ثم الى نسبة تأييد وصلت الى ٢٨٪ فقط العام ٢٠٠٧!

في العام ٢٠٠٤، أيد ٦٥٪ من المجتمع اليهودي خطة فك الارتباط التي قام بتنفيذها شارون في غزة وشمال الضفة. وفي الأيام التي سبقت التطبيق الفعلي على الأرض لفك الارتباط (آب ٢٠٠٥)، وبعد ستة اشهر (شهر آذار ٢٠٠٦)، كان الشعب اليهودي منقسماً ٥٠٪ إلى ٥٠٪ بالنسبة لخطة فك الارتباط. وعندما تم طرح سؤال على المشاركين في الاستطلاع في شهر آذار ٢٠٠٧، حول موقفهم من خطة فك الارتباط، أعلن ٣٦٪ عن تأييدهم للخطة، مقابل ٦٤٪ عارضوها. ويبدو ان الرأي العام الإسرائيلي يرى بفك الارتباط عن غزة فشلاً مؤلماً، وهذا الموقف سيؤثر، وبشكل لا يمكن تجاهله على القرارات وعلى أعمال وخطوات الحكومة الإسرائيلية في المستقبل القريب. وتأييد ازالة بعض المستوطنات (وبشكل خاص تلك الصغيرة والمنعزلة) في اطار فك ارتباط احادي الجانب تراجع من نسبة ٥٥٪ العام ٢٠٠٦ إلى نسبة ٤١٪ العام ٢٠٠٧ .

وهناك ارتفاع بسيط وطفيف في ادراك الإسرائيليين للمخاطر والتهديدات، على الرغم من ان غالبية الشعب اليهودي يؤمن بأن إسرائيل قادرة على التعامل بنجاح مع كل تهديد. في العام ٢٠٠٧، اعتقد ٧٦٪ بأن هناك فرصة كبيرة أو متوسطة لاندلاع حرب بين إسرائيل ودولة عربية أو حزب الله خلال السنوات الثلاث القادمة، أي هناك ارتفاع (٣٧٪ العام ٢٠٠٦ و٣٩٪ العام ٢٠٠٥).

يعتبر وجود سلاح نووي بأيدي إيران تهديدا خطيرا على إسرائيل ؟ أي ٦,٢ بالمقياس الواقع من ١-٧. ومن الضروري ان نشير هنا الى ان التهديد الثاني من حيث الأهمية بالنسبة للإسرائيليين هو الفساد في المؤسسات العامة.

وحول كل ما يتعلق بالمعنويات القومية والتفاؤل العام، يظهر فرق واضح بين تقديرات وضع الدولة العام وبين الوضع الفردي. وليس فقط مقياس الوضع الشخصي للفرد أكبر بكثير من تقدير ومقياس وضع الدولة ، بل انه وبالنسبة لوضع الدولة فقد طرأ انخفاض واضح العام ٢٠٠٧، في الوقت الذي تشير إليه المقاييس الخاصة بالوضع الفردي أن هذا الوضع بقي العام ٢٠٠٧ أعلى من أية فترة ماضية. وفي المقياس الذي يتراوح بين ١-٩، هناك تحسن مستمر بتقدير وضع الدولة بالنسبة للامن القومي بين السنوات ٢٠٠٤ الى ٢٠٠٦، (العلامة تتراوح بين ٤,١، ٤,٦ و ٤,٨ بالترتيب)، حتى هبوطها العام ٢٠٠٧ عادت النسبة لتصبح قريبة مما كانت عليه العام ٢٠٠٤ (٤,٣). ؟ وتقدير الوضع الشخصي للفرد ارتفع بين السنوات ٢٠٠٤ الى ٢٠٠٦ (درجة تقريبية حوالي ٥,٥ و ٦,٠و ٥,٩)، وبقيت العام ٢٠٠٧ بمستوى ٥,٩. صورة مشابهة تظهر بالنسبة للتفاؤل: تقديرات وضع الدولة بالنسبة للامن القومي (خلال السنوات الخمس القادمة) ارتفع بين العام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ (درجات تتراوح من ٥,٢، ٥,٣ و ٥,٥ بالترتيب)، وحتى الانخفاض العام ٢٠٠٧، ومن خلال العودة الى المستوى في العام ٢٠٠٤ ؟ ٥,٢. فان الارقام بالنسبة لسنوات ٢٠٠٤ الى ٢٠٠٧، وبالنسبة لتحليل وتقدير الوضع الشخصي للفرد خلال (الخمس سنوات القادمة) هي ٦,٦ ، ٦,٦ ، ٦,٩ و ٦,٩ . يعكس تحسن الوضع والمزاج الشخصي للفرد خلال السنوات الأربع وتقدير وضع الدولة من العام ٢٠٠٤ حتى العام ٢٠٠٦ الهبوط الحاد في عمليات الارهاب في تلك الفترة بالاضافة الى التحسن السريع للوضع الاقتصادي وارتفاع مستوى المعيشة لغالبية الإسرائيليين. يعكس انخفاض المعنويات القومية من العام ٢٠٠٦ حتى العام ٢٠٠٧ خيبة الأمل من نتائج فك الارتباط عن غزة ومن النتائج المخيبة للآمال. على الأقل من وجهة نظر ذاتية لدى غالبية الإسرائيليين. في حرب لبنان الثانية.

لم يتغير موقف المجتمع اليهودي اتجاه الوسط العربي بشكل كبير نتيجة لحرب لبنان الثانية. وهناك درجة كبيرة من الازدواجية في مواقف المجتمع اليهودي اتجاه الاقلية العربية. وهناك غالبية واضحة تعارض اشراك عرب إسرائيل في اتخاذ قرارات تتعلق بمسائل قومية يهودية أو تعيين وزير عربي في الحكومة. وغالبية واضحة من المجتمع اليهودي تؤيد هجرة عرب إسرائيل بشكل طوعي من البلاد (٦٣٪ العام ٢٠٠٦ و ٦٦٪ العام ٢٠٠٧) . ومع هذا فهناك أغلبية واضحة تؤيد منح العرب في إسرائيل (حقوقا

متساوية) . ثلاثة ارباع المجتمع اليهودي في العام ٢٠٠٦ وثلثا المجتمع اليهودي العام ٢٠٠٧. وعندما تم طرح تساؤل حول الأمر الذي يجب التركيز عليه في العلاقات مع الأقلية العربية ، اختار ٦٠٪ العام ٢٠٠٦ و ٥٧ ٪ العام ٢٠٠٧ ضرورة العمل على خلق مساواة بين الأقلية العربية وباقي مواطني الدولة بالاضافة الى ضرورة العمل على فرض خطوات عقابية على التصرف غير الملائم بالنسبة لمواطني دولة إسرائيل.

وانخفض الخوف من مواجهات عنيفة وحرب اهلية في اعقاب انسحابات من يهودا والسامرة في اطار اتفاق دائم، أو في أعقاب خطوات اضافية أحادية الجانب في يهودا والسامرة، بشكل كبير بعد العام ٢٠٠٥، وهذا على ما يبدو في اعقاب التنفيذ السلس وغير العنيف لخطة فك الارتباط. في العام ٢٠٠٧، شعر ٢٩٪ بالقلق والخوف من امكانية اندلاع حرب اهلية في اعقاب انسحاب إسرائيلي من الضفة الغربية في اطار اتفاق دائم مقابل ٣٧٪ العام ٢٠٠٦ و ٤٩٪ العام ٢٠٠٥ (عشية فك الارتباط). وفي العام ٢٠٠٦ وأيضا في العام ٢٠٠٧ ، غالبية مطلقة – حوالي ثلاثة ارباع اليهود. كانوا يعتبرون عملية رفض تنفيذ الأوامر والخدمة في المناطق الفلسطينية أو المشاركة في اخلاء المستوطنات أمرا غير ملائم وغير شرعي.

ملاحظات

هذا الاستطلاع تم إجراؤه على مدار ٣ سنوات ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧ بطلب من مركز ابحاث الأمن القومي وتم اجراؤه من قبل مركز ب.ي ولوسيل كوهين لاستطلاعات الرأي في جامعة تل ابيب.